١ ـ من كونها كانت ممولة بشكل رئيسي من الكولونيالية البريطانية ومعتمدة على المعونة المالية البريطانية · كان اعتمادها على هذا العون يتزايد ولا سيما في سنوات الحرب الثانية بعد ان تطلبت المصالح البريطانية زيادة اعتمادها على القوات المحلية وعلى تطوير هذه القوات عددا وعدة · هكذا هبطت حصة الواردات المحلية الى مجموع الواردات العامة للدولة من نسبة ٢ر٧٢ ٪ في الاعوام ٤٢/١٩٣٤ الى ٨ر٤٤٪ عام ٣٩/١٩٤٠ والى ٧ر٢٤٪ عام ٤٣/١٩٤٤ ، كنتيجة لتنامي حصة المعونة البريطانية لموازنة الدولة في الاردن · وهذا بدوره كان يزيد من حجم الاشراف والادارة المباشرة للسلطات البريطانية وممثليها وعملائها مع الدولة والقوات المسلحة ·

٢ ـ كانت حصة الدفاع والامن من الموازنة العامة تتنامى بالتالي للسبب المار اعلاه. ويتناسب نموها مع زيادة المعونة المالية البريطانية للموازنة · هكذا ارتفعت حصة الدفاع والامن من متوسط ٤٠ ٪ من النفقات العامة للدولة في الاعوام ٢٤/١٩٣٤ الى ٣ر٧١٪ عام ٤٣/١٩٤٤ والى ٨ر٧٣٪ عام ٤٥/١٩٤٦ · ١٩٤٦ ·

وبالمقابل يمكن القول ان الجماهير الاردنية كانت متضررة ومستنزفة من قبل السلطات البريطانية · ومن الانفاق على خدمات لم تكن تقتضيها المصلحة الوطنية ، بل بالعكس كانت الجماهير الاردنية مضطرة لتمويل جوانب هامة من نفقات القوات الموظفة في خدمة الاستعمار البريطاني وادارتها العامة والمشاريع المرتبطة بها كالاشغال العامة والطرق والمواصلات والبريد والتلغراف · اما المؤشرات المباشرة على تضرر مصالح الجماهير من الدولة وطبيعتها الكولونيالية فهي التالية :

١ ـ كانت حصة الانفاق على كل من الزراعة والري ، والتعليم والصحة العامة ، وهي القطاعات الخدمية التي تستفيد منها الجماهير الاردنية ، لا تزيد في المتوسط للاعوام ٢٤/١٩٣٤ عن ٣ر١٣٪ من النفقات العامة للدولة وانخفضت هذه الحصة الى ٨ر٥٪ من النفقات العامة للدولة عام ٤٣/١٩٤٤ ·

٢ ـ واذا ما قارنا الانفاق على الزراعة والري والتعليم والصحة العامة بالواردات المحلية للدولة ، لوجدنا انها لم تزد عن ٤ر١٨٪ في الاعوام ٢٤/ ١٩٣٤ وعن نسبة ٥ر٢٣ ٪ لعام ٤٣/١٩٤٤ · اي ان المواطنين الاردنيين لم يتلقوا خدمات مقابل الحصة الاعظم من الضرائب المباشرة وغير المباشرة التي يقدمونها للدولة · وبكلام اخر كان المواطنون الاردنيون يمولون القطاعات غير المفيدة لهم ، وبعضها معاد لهم ولمصالحهم (كالدفاع والامن) بما نسبته